



رعايا إيران من العرب الشيعة وأحاديث مع الوزير (2 - 3)

• كان الوزير حسين كمالى إنساناً طيباً لطيفاً هادئ بشوشاً دائم الابتسامة، ذكياً متمكناً ومتمرساً في شؤون السياسة الإيرانية، وأصبح من أبرز السياسيين الإيرانيين، وظل محتفظاً بحقيبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى العام 2001، ولعب دوراً محسوساً في محاولات التقريب وترميم العلاقات بين إيران والدول العربية، وقد نمت بيني وبينه علاقات ودية، كما ذكرت أمس، وتبادلنا اللقاءات والزيارات الرسمية والتي أرجو أن تتاح لنا الفرصة للتطرق إليها بالتفصيل في وقفات قادمة.

• التقيت بالسيد كمالى مرة أخرى في جنيف أيضاً، على هامش مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في العام 1997 في شهر يونيو كالعادة، ثم التقينا في العام التالي على هامش المؤتمر نفسه والذي صدر عنه في ذلك العام "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام 1998"، في هذا اللقاء وجه لي السيد كمالى دعوة رسمية لزيارة إيران للتباحث في أوجه التعاون بين البلدين في المجالات العمالية وتنمية الموارد البشرية.

• لقد ظلت العلاقات بين البحرين وإيران تتأرجح بين الانتعاش والتدهور، وبين الانفراج والتأزم، وتمر بفترات من الفتور ومراحل متتالية من التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، كما ان حالة التبادل الدبلوماسي بين المنامة وطهران خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وما بعدها أخذت تعبر بمطبات عديدة نتيجة للمنعطفات التي شهدتها العلاقات بين البلدين؛ وغالباً ما كانت كردة فعل على تدخل إيران في الشؤون الداخلية للبحرين، وقد تدنى مستوى هذه العلاقات طيلة الحرب العراقية الإيرانية عندما وقفت البحرين إلى جانب العراق في تلك الحرب.

• وللحديث بقية غداً.

• من خلال مشاركتي في مؤتمر العمل الدولي في جنيف في صيف عام 1996، التقيت لأول مرة بالسيد حسين كمالى وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية إيران الإسلامية، لتناول القهوة في كافتيريا مبنى "باليو دي ناسيونز" أو "قصر الأمم"، في جنيف، وهو المبنى الذي يضم المقر الأوروبي لمنظمة الأمم المتحدة، والذي يعتقد فيه مؤتمر العمل الدولي في كل عام.

• وقتها لم تكن العلاقات بين إيران من جهة والبحرين وباقي دول الخليج العربية من الجهة الأخرى قد وصلت إلى هذا المستوى من السوء والتردي والقطيعة الذي تشهده اليوم، بل ربما العكس يكاد أن يكون صحيحاً، ففي منتصف ذلك العام (1996) كانت دورة رئاسة الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني الثانية تقترب من نهايتها في العام التالي، وعندما تولى رافسنجاني رئاسة الجمهورية في العام 1989 كانت وتيرة مشروع تصدير الثورة الإيرانية إلى دول المنطقة قد بدأت تفقد شيئاً من لهيبها، والكثير من قوة دفعها بعد وفاة الإمام الخميني في ذلك العام، وقد عُرف عن رافسنجاني، تاجر الفستق، براغمانيته وميوله للانفتاح والاعتدال مقارنة بمن سبقوه، كما إنه تولى الرئاسة فور أن وضعت الحرب مع خلفه العراق أوزارها، وانشغلت إيران في التفرغ لبناء ما خلفه الحرب من دمار، ومحاولات إصلاح أوضاعها الداخلية والاقتصادية، واستعادة القدرات التي استنزفتها الحرب التي دامت 8 سنوات، فاتجهت إلى تخفيف زخم المواجهات الخارجية التي لم تعد تستطيع أن تتحمل أعباءها، كما بدأ رافسنجاني في محاولات فك عزلة إيران وقطيعتها مع دول المنطقة وترميم علاقاتها مع الجيران وإعادةها إلى المسار الطبيعي.

• وقد شجعت الدول العربية الخليجية توجهات رافسنجاني وتجاوبت مع مساعيه، وبذلك

“التنمية” تباشر التفتيش على مراكز “ذوي العزيمة”

◆ 15 متطوعاً يساهمون ضمن جهود عمليات الرقابة

العاملة في مجال الإعاقة وفقاً لضوابط واشتراطات احترافية هامة لتوفير أجواء عمل صحية وسليمة للطلبة والعاملين في هذه المراكز التأهيلية، ومن أبرز الاشتراطات التي نص عليها القرار تعقيم وتطهير المراكز التأهيلية بصورة يومية، وتوفير المعقمات عند مداخل المراكز وأرجائها، والمحافظة على نظافة وتهوية المراكز التأهيلية، والالتزام بتعقيم جميع الوسائل والأجهزة المشتركة قبل الاستخدام وبعده، والمحافظة على اشتراطات التباعد الاجتماعي، وليس الكمامات، ويمنع دخول المراكز لمن درجة حرارته أكثر من 37.5 درجة مئوية. وأوضحت رئيس قسم خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة أن عمليات الرقابة والتفتيش شارك فيها 15 متطوعاً من الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا.



جليلة شبر

استئناف التأهيل. وأشار إلى أنه في حال عدم التزام أي مركز تأهيلي سيتم مخالفته واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضده. وذكر أن التعميم الإداري الذي أصدره وزير العمل والتنمية الاجتماعية مؤخراً بشأن استئناف الأنشطة والبرامج والجلسات التأهيلية الفردية في المراكز الخاصة

مدينة عيسى - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قالت رئيس قسم خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، جليلة شبر إن الوزارة بدأت عمليات تفتيش الرقابة والتفتيش على المراكز التأهيلية الخاصة العاملة في مجال الإعاقة، للتأكد من مدى التزامها بالضوابط والاشتراطات الاحترازية الصحية، في ظل الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بعد بدء استئناف البرامج والأنشطة ولسات التأهيل الفردية في المراكز التأهيلية، بالتعاون مع أفراد المجتمع البحريني ترسيخاً لمبادئ الشراكة المجتمعية. وأكدت أن عمليات الرقابة والتفتيش على المراكز التأهيلية ستكون بشكل دوري وعشوائي للتأكد من التزامهم بالاشتراطات الصحية وضوابط عملية

“الإسكان” تدعو جميع المنتفعين لتسجيل بياناتهم في “إشعارات”

◆ الوزارة ستباشر من خلال المنصة التواصل الآلي مع المواطنين

كما أكدت “الإسكان” أن هذا النظام هو منصة موحدة للاستلام التلقائي للإشعارات الرسمية المتعلقة بالمعاملات الحكومية عبر الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني عوضاً عن المراسلات الورقية. ويهدف في ذات الوقت إلى ضمان وصول الإشعارات الحكومية بشكل فوري دون تأخير، حيث يقوم بتذكيرهم وإعلامهم بكافة المعاملات الخاصة بهم. وتفيد الوزارة بأنه يمكن لجميع المواطنين المنتفعين من الخدمات الإسكانية وأصحاب الطلبات الإسكانية القائمة القيام بعملية تسجيل البيانات في النظام الوطني للإشعارات الحكومية (إشعارات) من خلال الرابط التالي: https://services.bahrain.bh/wps/portal/NationalNotifications_ar



المنامة - وزارة الإسكان

اللازمة من تبيهات مهمة وطلبات خاصة بالشأن الإسكاني، وذلك في إطار التحول الرقمي، ومواكبة لريادة مملكة البحرين وتقديمها على صعيد استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية المستدامة، وتطبيق أفضل الممارسات التي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية وأسلوب حياة المواطنين والمقيمين في المملكة.

دعت وزارة الإسكان جميع المواطنين المنتفعين من الخدمات الإسكانية وأصحاب الطلبات الإسكانية القائمة إلى ضرورة تسجيل بياناتهم الشخصية ومعلوماتهم اللازمة في النظام الوطني للإشعارات الحكومية (إشعارات) الذي تم تدشينه مؤخراً تنفيذاً لقرارات اللجنة التنسيقية برئاسة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة. وأوضحت الوزارة أن هذا النظام المعد من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والمتوفر على البوابة الرقمية لها هو المنصة التي ستباشر الوزارة من خلالها عملية التواصل الآلي مع المواطنين، عبر إرسال الإشعارات

السماح بالمصاعد في ارتدادات البيوت القائمة

وأضاف أن رئيس القسم أشار إلى أنه عادة ما تكون تلك المصاعد المطلوب إضافتها واقعة في مناطق الارتدادات القانونية والتي يتعذر السماح بالبناء فيها حسب الاشتراطات التنظيمية للتعمير؛ نظراً لكونها المساحات الوحيدة المتوفرة فقط، والتي يمكن البناء فيها في مبناهم القائم ويتعذر إيجاد مساحات بديلة عنها. وأشار المرابطي إلى أن هذه المذكرة تؤكد الحاجة إلى هذا المقترح القاضي بالسماح بإضافة المصاعد الكهربائية للمباني السكنية، بشرط أن لا تكون مفتوحة على الجيران، وأن لا يتجاوز فيها طول الضلع المبنى على الحد من 2 متر.



اشتراط عدم إطلالها على الجيران

لذلك المصاعد لظروف حياتهم المعيشية، أو لوجود حالة مرضية أو يكون ضمن أفراد عائلتهم أحد الحالات الخاصة أو أصحاب الهمم والتي تستلزم وجود تلك المصاعد في مبنى سكنهم.



غازي المرابطي

رئيس قسم تراخيص وتنظيم البناء في بلدية المحرق إلى مدير عام البلدية يفيد فيها بتلقي القسم العديد من طلبات المواطنين لإضافة مصاعد لمبانيهم السكنية، وذلك بسبب احتياجاتهم

المرابطي: حاجة ملحة لظروف العجز والإعاقة والمرض

يكن المصعد يشكل أمراً مهماً بالنسبة لها، لعدم أخذهم بعين الاعتبار ما يمكن أن يمثله المصعد من حاجة مستقبلية لهم في حال العجز أو الإعاقة وغيرها من الظروف الخاصة. وبين أن اشتراطات التعمير الحالية لا تسمح بإضافة المصعد في الارتدادات القانونية، وعليه جاء المقترح للسماح بشكل

البلاد | سيدعلي المحافظة

رفع مجلس بلدي المحرق مقترحاً إلى وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف يقضي بالسماح لإنشاء المصاعد في الارتدادات القانونية للمنازل القائمة.

وذكر مقدم المقترح غازي المرابطي لـ"البلاد" أن هذا المقترح قد أصبح أمراً ملحاً، مع تلقي البلديات العديد من طلبات إقامة المصاعد في الارتدادات نظراً لوجود كبار في السن أو معاقين يحتاجون إلى هذه الإضافات أشد الحاجة، وهم يتعرضون وأهلهم إلى شتى أصناف التعب والمعاناة. وأشار إلى أن أكثر هذه الحالات تتعلق بالبيوت القديمة التي لم